

التنشئة القانونية ودورها في زيادة الوعي القانوني

Legal education and its role in raising legal awareness

نزار قشطة¹، مصطفى أحمد سالم الحبسي²¹ جامعة الشرقية nizar.qeshta@asu.edu.om² جامعة الشرقية. mustafa102254@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/21 تاريخ القبول: 2022/12/27 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص:

تقوم التنشئة القانونية بدور في غاية الأهمية لحل النزاعات بين الأفراد التي تحدث نتيجة تصارع المصالح، لذلك تتدخل الدولة لنشر الوعي القانوني عن طريق العديد من المؤسسات المعنية بذلك، الأمر الذي يتطلب توضيح معنى التنشئة القانونية وعلاقتها بالوعي القانوني، إضافة إلى التطرق لدور بعض مؤسسات التنشئة القانونية في نشر الوعي القانوني في المجتمع، مستعينين في ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث وهو هل التنشئة القانونية لها دور في بناء مجتمع واعٍ قانونياً؟، حيث توصلنا لنتيجة مفادها، هو أن التنشئة القانونية تقوم بدور تمهيدي من خلال توفير الجانب السلوكي المعرفي والثقافي، الذي يتناسب مع وحدة المجتمع وهذا الدور له علاقة تاليه لتكوين الوعي القانوني للفرد في المجتمع، كما توصلنا لتوصية مهمة مفادها، أن المناهج القانونية تعتبر ضرورة ملحة وليست مناهج تكميلية، ولذلك نوصي بتبني المدارس والجامعات لخطة وضع مناهج قانونية مناسبة لكل مراحل الدراسة للطلاب.

كلمات مفتاحية: الوعي القانوني، التنشئة القانونية، الثقافة القانونية.**Abstract:**

Legal upbringing plays a very important role in resolving conflicts between individuals that occur because of conflict of interests. So, the state intervenes to spread legal awareness through many institutions concerned with this. Which requires clarification of the meaning of legal upbringing and its relations with legal awareness, in addition to addressing the role of some legal upbringing institutions in spreading legal awareness in society, using the descriptive, analytical, and comparative approach, to answer the main questions of the research, which is : Does legal upbringing have a role in building a legally

aware society ? At the end, we reached that legal education plays a preliminary role by providing the behavioral, cognitive and cultural aspect, which is commensurate with the unity of society, and this role has a subsequent relationship to the formation of legal awareness of the individual in society. Finally, we reached an important recommendation that legal curricula are considered an urgent necessity and not complementary curricula, and therefore we recommend that schools and universities adopt a plan to develop legal curricula appropriate for all stages Study for students

Keywords: legal awareness - legal upbringing - legal culture

المؤلف المرسل: الدكتور: نزار قشطة nizar.qeshta@asu.edu.om

مقدمة:

التنشئة الاجتماعية هي مجموعة من العملية المتراكمة والمعقدة تنصب في تكوين شخصية الفرد لجعله صالح للعيش في المجتمع. وتعد التنشئة الاجتماعية عملية انتقال الفرد من الطبيعة البيولوجية إلى الطبيعة الاجتماعية. وتتشارك مجموعة من المؤسسات في تكوين البنية الاجتماعية لدى الفرد منها؛ الأسرة، والمدارس، والجامعات، والمساجد والمؤسسات الاجتماعية. وكل مؤسسة من هذه المؤسسات يقوم بدور معين حسب عمر الفرد، فتبدأ التنشئة من الأسرة، وتستمر في المدرسة والجامعات، وتظل قائمة مع الفرد في كل مراحل حياته. والغاية القصوى من هذه العملية هي جعل الفرد مندمجاً مع المجتمع الذي يعيش فيه..

وإن كانت غاية التنشئة الاجتماعية هي وجود مجتمع مندمج بأفراده، وكان القانون يمثل الأداة التي تجعل الأفراد يعيشون وفق تنظيم ثابت، بالتالي لابد أن يكون أحد مواضيع التنشئة الاجتماعية، التنشئة القانونية، والتي تعني ادماج الثقافة القانونية إلى مجموعة المعارف التي يمتلكها الفرد وذلك لجعله فرداً قانونياً في السيرة التربوية التي يمر بها الفرد منذ صغره إلى باقي حياته.

والتنشئة القانونية هي السيورة التي من خلالها يتم إدماج الفرد داخل المجتمع بصورة تتناسب مع القواعد المنظمة لهذا المجتمع واكسابه المعرفة القانونية، وإدراكه لهذه المعرفة، وفهمه لها. وينتج عن هذه المعرفة القانونية وفهمها وإدراكها جعل الفرد فرداً قانونياً يعرف ماله وما عليه من حقوق وواجبات، ويتمتع بحرية لممارسة حقوقه بالقدر الذي لا يضر بحقوق الآخرين.

وللتنشئة القانونية أهمية كبيرة، تتمثل في جعل المجتمع مجتمعاً متحضر يسعى فيه الأفراد إلى العيش بطريقة سليمة، كما لها أهمية في حل النزاعات التي قد تحدث بين أفراد المجتمع نتيجة تصارع المصالح، وذلك باللجوء إلى المؤسسات المختصة لذلك. كما أنها تمنع جنوح الأحداث وارتكابهم للجرائم التي تضر بالمجتمع والآخرين، وتقلل من عدد الجرائم، وتختلف أدوار مؤسسات التنشئة في هذا الجانب، كما أن لكل مؤسسة مجموعة من الآليات التي تستخدمها للتنشئة القانونية، كالتدعيم، والضبط، والعقاب، وغيرها من الآليات.

مشكلة الدراسة: -

إن وجود مجتمع ما، يعني بالضرورة وجود تباين واختلاف بين أفراده، بالتالي وكنتيجة منطقية لذلك لابد من وجود نوع من التصادم والتضاد بين مصالح هؤلاء الأفراد، لاختلاف مصالحهم وأفرادهم مما قد يتسبب في ضعف هذا المجتمع، وبناءً عليه فإن المجتمع يحتاج إلى قواعد تنظم هذه المصالح ووضع المجتمع في حاله من الاستقرار والسلام والأمان بين أفراده، ولما كانت هذه المهمة منوطة بوجود قانون له سلطة في توقيع عقوبات على من يخالف قواعده؛ فالقانون بالتالي هو صمام الأمان الذي يرتبط مع المجتمع بعلاقة إزائية فلا يوجد قانون دون وجود مجتمع ولا يمكن تصور وجود مجتمع بدون قانون، ولكن هل المجتمع واعي قانونياً، الأمر الذي ينقلنا للإشكالية الرئيسية للبحث وهي، هل التنشئة القانونية لها دور في بناء مجتمع واعٍ قانونياً؟ وما مدى كفاية دور مؤسسات التنشئة القانونية في تعزيز الوعي القانوني داخل المجتمع؟

ويتفرع على هذا التساؤل تساؤلات فرعية أهمها:

- ما هو مفهوم التنشئة القانونية، وما أهميتها في المجتمع؟
- ما هي مؤسسات التنشئة القانونية، وما دورها في تكوين الوعي القانوني؟

- ما هو مفهوم الوعي القانون في المجتمع وكيف يؤثر على بناء مجتمع قانوني مستدام ومتربط؟، و ما هي طرق التنشئة القانونية التي يجب اتباعها لتكوين مفهوم المجتمع القانوني؟

- ما هو واقع التنشئة القانونية في المجتمع العماني؟

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التنشئة القانونية كأحد المواضيع المهمة للتنشئة الاجتماعية، ودورها في الحفاظ على المجتمع وديمومته باعتبار أنه لا مجتمع بدون قانون ولا قانون بدون مجتمع، وبيان دور هذه التنشئة في قيام مجتمع واعي بالجانب القانوني، عارفاً بالجوانب التي يحرم القانون القيام بها، ومعرفة ما على الناس من واجبات، وما لهم من حقوق.

- منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج:

المنهج الوصفي التحليلي: لتوصيف إشكالية البحث وتحديد معالمها وتسلط الضوء على الانعكاسات الواقعية لها، والعوامل المؤثرة عليها، علاوة على ذلك توصيف العلاقة بين متغيرات الدراسة ومحاولة الربط بينها، وتفكيك عناصر هذه الدراسة لعناصر أولية (تنشئة قانونية، الوعي القانوني، المجتمع، العلاقة بين التنشئة القانونية والوعي القانوني) ونقد هذه المفاهيم بناءً على المعلومات والدراسات التي تتحدث عن نفس موضوع الدراسة أو مقاربة لها، ومن ثم استنتاج المفاهيم الخاصة بموضوع البحث بشكل واضح مرتبط بالمجتمع العماني محل الدراسة وتعميمها على باقي البحث.

المنهج المقارن: وتتعلق أهمية هذا المنهج باعتباره يسلط الضوء -عادة- على نظامين أو تجربتين أو أكثر ويتم التركيز على ما يشمل كلاً من النظامين أو التجربتين من اختلافات في الأوجه، أو التشابه بينهما. وستظهر أهمية هذا المنهج في هذه الدراسة بالاطلاع على الواقع العماني والتركيز على تجربة شرطة عمان السلطانية الإعلامية في نشر الوعي القانوني ومن ثم الاطلاع على التجربة الجزائرية في هذا الجانب ومن ثم تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين كلاً من التجربتين، ومحاولة الاستفادة من التجربة الجزائرية في المجتمع العماني.

- خطة الدراسة:

آثرنا أن نقسم البحث إلى مبحثين على الشكل التالي:

المبحث الأول: التنشئة القانونية والوعي القانوني:

المبحث الثاني: الجانب العملي لدور مؤسسات التنشئة في سلطنة عمان والجزائر

المبحث الأول: التنشئة القانونية والوعي القانوني

التنشئة بمقاربة لغوية تعني التربية وتعد التربية أيضاً أحد المعاني التي تختزل في مفهوم التنشئة، وتعني في علم الاجتماع، "العمل الذي يقوم به جيل بالغ اتجاه الجيل الذي لم يبلغ رشداً كاملاً والغرض من ذلك هو إعداد البدني والفكري والأخلاقي للدخول في المجتمع والحياة القادمة" (عبد العزيز وبنين، 2015).

بناء على ما سبق سوف نقسم المبحث إلى مطلبين، حيث سنتعرض في المطلب الأول، لمفهوم التنشئة القانونية وأهميتها، ثم نناقش في المطلب الثاني الوعي القانوني في المجتمع وبيان مفهومه وأهميته.

2.2. المطلب الأول: تعريف التنشئة القانونية وأهميتها 1.2.

عند الحديث عن التنشئة القانونية فهي لا تختلف كثيراً عن التنشئة الاجتماعية بمفهومها الخاص فيمكن تعريفها بأنها "السيرورة التي يتم من خلالها جعل الفرد ذو ثقافية قانونية بمعنى أن يكون واع بما له وما عليه داخل المجتمع الذي يعيشه"، وهناك عدة خصائص لهذه التنشئة، كما لها أهمية كبيرة في اندماج الفرد في المجتمع بصفة إيجابية، وتتعاقد عدة مؤسسات بالقيام بهذه المهمة المركبة والمعقدة، الأمر الذي يتطلب منا تقسيم المطلب إلى ثلاث فروع على الشكل التالي

الفرع الأول: تعريف التنشئة القانونية، ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية أولاً: التنشئة في اللغة:

التنشئة: جاء في المعجم الوسيط كلمة التنشئة من الفعل نشأ. نشأ (الشيء) – نشأ ونشوء، ونشأة: حدث وتجدد، ونشأ الصبي: شب ونما، يقال نشأت في بني فلان، ونشأ فلان نشأة حسنة" (العربية، 2005) أي ربا ونمى بقيم وأخلاق حسنة.

وفي لسان العرب: نشأ ينشأ نشأً ونشوءً ونشاء: ربا وشب، ونشأت في بني فلان نشأً ونشوءً: شببت فيهم. (منظور، 1997). ومن خلال تحليل المفهوم

اللغوي كما جاء في معاجم اللغة نجد ان التنشئة يمكن وضعها كمرادف للتربية طبعاً مع وجود بعض الاختلاف في الخصائص البسيطة بينهما¹.

ثانياً: التنشئة القانونية اصطلاحاً:

التنشئة القانونية هو مصطلح مركب من مفردتين يراد بهما، السيرورة التي يتم من خلالها تثقيف ونقل الثقافة القانونية من جيل إلى جيل آخر، ويمكن تعريفها بأنها " العملية التي تتم بها التربية والتنشئة على الثقافة القانونية" (الفاضلي، 2020، صفحة 3).

ولكن لتوضح الصورة أكثر عن مفهوم التنشئة القانونية فيجب تحليل هذا المصطلح المركب (التنشئة - القانونية) وبعدها لابد من التركيز على التنشئة الاجتماعية كمفهوم أوسع، باعتبار أن التنشئة القانونية ما هي إلا جزء لا يتجزأ من المفهوم الأوسع للتنشئة الاجتماعية.

تعريف التنشئة اصطلاحاً: "العملية التي عن طريقها يتعلم الطفل ثقافة مجتمعه بما فيها من القيم والمثل والأعراف والعقائد والنظم والقوانين والعادات والتقاليد وأنماط السلوك المقبولة" (الفاضلي، 2020، صفحة 2)

ويعرف القانون بأنه: " مجموعة من القواعد العامة والمجردة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع والتي تفرض على من يخالفها عقاب توقعه السلطة العامة عليه" (محمد، 2015، صفحة 2).

ومن خلال التعريفين أعلاه يمكن وضع تعريف للتنشئة القانونية كما يرى الباحثان كالتالي؛ إذا كان المراد من التنشئة هي (القانونية) فالتنشئة القانونية هي السيرورة² التي من خلالها يتم إدماج الفرد داخل المجتمع بصورة تتناسب مع القواعد المنظمة لهذا المجتمع واكسابه المعرفة القانونية.

1- التنشئة في الإسلام كمفهوم:

لقد حظي مفهوم التنشئة في الإسلام بعناية خاصة فلقد عني الإسلام برعاية الإنسان منذ ولادته حتى وفاته وجعل في كل أطوار حياته الكثير من القيم السامية، وعند النظر إلى القرآن العظيم نجد أن الله تعالى قد خلق النفس الإنسانية وجعل فيها استعداداً لتسلك طريق الخير وطريق الشر، وأوجب تركيبها للفلاح ونهى دسها في المعاصي كي لا يخيب مسعى الإنسان، يقول تعالى: " ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها" (سورة الشمس الآيات 10-7)). كما استخدم القرآن الكريم بعض أساليب التنشئة والتربية كالموعظة والنصيحة يقول تعالى: "يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين" (سورة يونس الآية 57)).

2السيرورة مشتقة من الفعل سار وتعني التقدم والتتالي، وتشير فلسفياً إلى التراكم الكمي، أي خطوة تلوا خطوة.

ثالثاً: التنشئة القانونية والتنشئة الاجتماعية:

في هذه النقطة نبحث عن مدى تشابه التنشئة الاجتماعية مع التنشئة القانونية، حيث تعرف التنشئة الاجتماعية بأنها: "العملية التي يكتسب الفرد من خلالها أنماطاً معينة من الخبرات والسلوك الاجتماعي الملائم أثناء تفاعله مع الآخرين"، والتنشئة الاجتماعية تعتبر وسيلة متتابعة ومستمرة في زمن محدد ومتصل تبدأ من اللحظة الأولى من حياة الفرد حتى مماته ومن خلالها يكتسب الفرد سلوكيات معينة ويعدل أخرى، كما تتغير اتجاهاته ومنظومة قيمه واهتماماته عبر مراحل حياته، وتهدف هذه التنشئة الاجتماعية إلى اكساب الفرد أنماط السلوك السائدة في مجتمعه بحيث يتمثل القيم والمعايير التي يتبناها المجتمع، وتصبح قيماً ومعايير خاصة به، مما يترتب على ذلك وجود توافق نفسي وتكيف اجتماعي، والذي بدوره يخلق ما يعرف (بالشخصية المنوالية³) (بتصرف) (الله، 1999، الصفحات 67-68).

ويعرف قراسل وآخرون التنشئة الاجتماعية: "هي سيرورة التعلم والنضج التي تسمح للفرد بالتكيف والاندماج مع الوسط الاجتماعي. إنها مجموعة من التفاعلات التي تبدأ منذ الولادة وتساهم في بلورة الأنا عند الطفل وتشكيلة للعلاقات الاجتماعية الخاصة به، والتي تعتبر عوامل جوهريّة في تكوين الفرد." و"تتمثل التنشئة الاجتماعية عند دوركايم في: "عملية نقل نفسية الطفل من المستوى البيولوجي إلى المستوى الاجتماعي" (إبراهيم، 2014، الصفحات 4-5)

أما التنشئة القانونية كما عرفناها أعلاه فهي: هي السيرورة التي من خلالها يتم إدماج الفرد داخل المجتمع بصورة تتناسب مع القواعد المنظمة لهذا المجتمع واكسابه المعرفة القانونية. وتهدف هذه التنشئة إلى جعل الفرد "ملماً إماماً عامّاً بالقوانين التي تتبلور معظمها في تحديد حقوقه وواجباته تجاه المجتمع واتجاه غيره من الأفراد وذلك من منطلق مصلحته الخاصة التي يجب أن تتلاءم من المصالح الخاصة الأخرى؛ لتحقيق بذلك المصلحة العامة التي تقوم الدولة على حمايتها ورعايتها" (محمد، 2015). وتبدأ الشخصية القانونية من ولادة الفرد وتستمر مع حتى وفاته مع استمرار صلاحية اكتساب الحقوق والواجبات والالتزام.

³ الشخصية المنوالية: "يقصد بصفة أن المنوالية متغيراً ما يتصف بأعلى تكرار في توزيع ما، إذ أنه مفهوم إحصائي يشير إلى نمط الشخصية الذي يخرج بأكثر عدد من التكرارات بين مختلف أنماط الشخصية في مجتمع واحد" (انظر: الاتجاهات الانثروبولوجية في دراسة الثقافة والشخصية، عرين البريوني).

وعند مقارنة المصطلحان والهدف منهما نجد أن التنشئة الاجتماعية والتنشئة القانونية لا تختلف كثيرًا فكلاهما تهدفان إلى جعل الفرد كعنصر فعال مندمج مع المجتمع متوائم مع باقي الأفراد في نفس المنظومة، بالتالي فالتنشئة الاجتماعية بالضرورة لابد أن يكون من ضمن عناصرها تنشئة قانونية لأن الهدف منهما هو انشاء وتربية أفراد يتناسبون مع السير العام للمجتمع ومتوافقين مع نظامه وقواعده.

الفرع الثاني: النزعة الاجتماعية للقانون.

ذكرنا أن القانون هو مجموعة القواعد العامة والمجردة والموجهة لإفراد المجتمع والتي تفرض عقابًا توقعه السلطة العامة على من يخالفها. وذكرنا أن هناك علاقة إزائية بين القانون والمجتمع، فلا يوجد قانون بلا مجتمع، كما لا يستوي أن يوجد مجتمع بلا قانون. فالعلاقة بين المجتمع والقانون علاقة متفاعلة، تنتج عنها أسباب لطاعة الناس للقانون، كما توجد هناك مصادر اجتماعية يستقي منها القانون قواعده لتنظيم المجتمع. وفي هذا الفرع سنبين هذه العلاقة التفاعلية ونبين المراد بالتنشئة القانونية من خلال تفصيل ما القانون الذي يجب أن تأخذ به التنشئة التي نتحدث عنها في هذه الدراسة.

أولاً: أي قانون يجب أن تنصب عليه التنشئة القانونية. هناك عدة قوانين يمكن الحديث عنها في هذا الجانب، فهل يقصد بالتنشئة القانونية، تلك التنشئة التي تتعلق بالقانون الاجتماعي والذي يدخل من ضمنه القواعد الدينية أم بالقانون الطبيعي أم بالقانون الوضعي الذي تضعه الدولة؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد من بيان تعريف كل قانون من هذه القوانين والعلاقة بينهم باختصار شديد:

- 1- إن العلاقة بين هذه القوانين تدور حول موضوع علاقة الدولة بالقانون، أي علاقة الناس بالقانون ولقد فصل الفلاسفة (لوك، وهيوم، روسو) في هذا الموضوع تحت موضوع (العقد الاجتماعي) وشرحوا نوع الهيئات التي تضع القوانين والسلطات التي تحكم في الدولة، ولا مجال للحديث عن هذا الجانب في البحث.⁴
- 2- عندما يضع قانون الإنسان حكمه أي الأشخاص الذي يحكمون، فإننا نكون بصدد قانون وضعي. أو يكون للإنسان قانوناً أعلى من القانون الوضعي وهو قانون

يمكن الاطلاع في هذا الجانب (روسو، ديفيد، و جان، 2019)

الطبيعة، أو القانون الطبيعي، أو العقل. وقد يكون القانون بعيداً عن الحكام والعقل لأن الإنسان ليس فرداً معزولاً عن الآخرين، بل هو جزء من جماعة أو مجتمع، وبالتالي لابد من وجود قانون تفرضه متطلبات المجتمع وحاجاته بعيداً عن الحكام أو الدولة وبعيداً عن تأملات العقل وهذا القانون مفروض وجوده بوجود المجتمع ويسمى بالقانون الاجتماعي. (انظر (الحسن، 2008، صفحة 69))

3- أما بالنسبة للقانون الاجتماعي فبطبيعة الحال فلا مجال للجدل أن القانون هو الذي يلبي حاجات المجتمع ويدعم القيم التي تكونت في المجتمع، ذلك لأن غاية القانون توطيد وقيّد هذه القيم والممارسات التي يقوم بها المجتمع لاستمراره ودوامه، وبالتالي فهو قانون اجتماعي، ونخلص أن القانون الوضع هو قانون اجتماعي بالضرورة.

ثانياً العلاقة التفاعلية بين القانون والمجتمع:

ونجيب في هذه النقطة عن سبب حاجتنا إلى تنشئة قانونية، وذلك من خلال التفاعلية بين القانون والمجتمع وتأثير كلا منهما على الآخر، وبالتالي نبين الضرورة الحتمية التي تفرض على وجود معرفة قانونية لكل الأفراد في المجتمع من خلال النقاط التالية:

1- يعتبر اوكلن براون أن القانون عاملاً من العوامل التي تحافظ على النظم الاجتماعية وتطد النظام الاجتماعي داخل الإقليم الواحد وذلك عن طريق ممارسة السلطة القهر أو استخدام القوة الفيزيقية إذا لزم الأمر.

2- القانون الوضعي يعمل تحت ظل التنظيم الاجتماعي وبالتالي فالمجتمع هو الذي يضمن نجاح القانون.

3- الإلزام في القانون يحكمه مبدأ العزو في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد تنظمها سنن قانونية أمره. وبالتالي فالقاعدة القانونية تقيم علاقة بين فعل غير مشروع والجزاء الذي يجب أن يتبعه، بحيث أن الجزاء يعزو إلى الفعل غير المشروع أي أنه لا تفرضها (القواعد الأمرة) الضرورة، بل يمكن مخالفتها أو خرقها دون أن يؤدي ذلك إلى انتفاء وجودها، وهذا عكس القواعد التي تحكم القواعد الطبيعية. (الحسن، 2008، الصفحات 79-80)

4- هناك رأي غالب بين علماء الاجتماع وعلماء الانثروبولوجيا يذهب إلى أن القانون لم ينشأ إلا في ظل مجتمع وذلك لغايات تحقيق الاستقرار والتوازن، وبالتالي

فالقانون ينشأ نشأة اجتماعية ويعبر عن واقع اجتماعي معين. وهناك مقولة تقول: إذا عرفت أن تعرف ثقافة أمة ما فادرس قانونها.

5- يذهب جون لوك إلى أن القانون يجد أساسه في المجتمع وبالتالي فوجود القواعد القانونية ليست مرتبطة لإرادة المشرع أو للعقل -كأصل- بل تولد في المجتمع تلقائيًا بمجرد وجود حياة اجتماعية.

6- للقانون دور في حل المنازعات وإرساء مبادئ العدالة وحماية الفرد من الاستغلال أو الاعتداء على حقوقه. وفي القانون ميزة إمكانية الاطلاع على قواعده سواء تلك المدونة أو غير المدونة مما يجعل لا بد أن يكون سلوك المجتمع متوافقًا معها.

7- يحرص القانون على أن يأخذ القانون حقه، ويتطلب قبل ذلك معرفة الفرد لحقوقه ليتمكن من المطالبة بها. "وإذا أخذ كل فرد حقه فإن العدالة لا بد أن تنتشر في ربوع المجتمع وتتعمق وتصبح جزءًا لا يتجزأ من حياة الأفراد الذاتية والموضوعية" (الحسن، 2008، صفحة 93).

8- في المقابل فإن المجتمع هو من يختار ويعين الجهة التي تشرع القانون، وتطبقه لكي يكون القانون مؤثرًا في المجتمع ومنظمًا له.

9- ولا شك أن القانون في تشريعاته يعتمد على عادات وتقاليد المجتمع والقيم الدينية التي يؤمن بها المجتمع، وذلك لأن هذه القواعد من مصادر القانون الوضعي.

10- توضع التشريعات والقوانين التي تنظم سلوك المجتمع بالاعتماد على مشكلاته الموضوعية وظروفه ومعطياته، إضافة -كما ذكرنا- إلى عاداته وتقاليده وقيمه الدينية، وبناء على ذلك يمكن القول أن القانون يعبر عن المجتمع بكلية. فالقوانين الصارمة تعبر عن بعد اجتماعي كما تعبر القوانين غير الحازمة إلى بعد آخر.

11- والتشريعات الحديثة تشير إلى مبدأ ضروري تحرم فيه على الفرد جهله بالقانون؛ " لا يعتبر الجهل بالقانون عذرًا لمن يرتكب أي جرم" وفي سبيل ذلك تتيح كل الدول إطلاع الناس بالقوانين جميعها والتعديلات من خلال نوافذ رسمية يمكن للفرد الرجوع لها.⁵

⁵رسخ القانون العماني هذا المبدأ من خلال المادة (5) من قانون الجزاء الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2018/7). ووضع إمكانية الاطلاع على القوانين والمراسيم من خلال الجريدة الرسمية، كما يبث بعضها من خلال القناة الرسمية لتلفزيون سلطنة عمان.

الفرع الثالث: أهمية التنشئة القانونية، ودورها في جنوح الأحداث

نبين في هذا الجانب الدور الذي تلعبه التنشئة القانونية من خلال التركيز على موضوع جنوح الأحداث، والجنوح هو خروج الفرد عن تنظيم المجتمع الذي يضع القانون قواعده. وهناك علاقة بين التنشئة القانونية والجنوح، تتمثل في أن فاعلية التنشئة القانونية للناشئ تظهر في عدم انحراف سلوكه عما يشرعه القانون -مع الأخذ بالاعتبار الأسباب الوراثية⁶- وبالتالي فالتنشئة القانونية إما أن تجعل الفرد مندمجاً مع قواعد القانون، وإما أن تجعله جانحاً وذلك لجهل المنشؤون أو إهمالهم. ولما كانت التنشئة الاجتماعية تبدأ منذ ولادة الطفل فإننا سنخصص حديثنا عن جنوح الأحداث.

ويعرف جنوح الأحداث عند علماء الاجتماع: "موقف اجتماعي يخضع فيه الحدث الصغير لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية مما يؤدي به إلى السلوك غير المتوافق أو من المحتمل أن يؤدي إليه، وهذا الوصف يشير إلى كافة المظاهر السلوكية المضادة للمجتمع والمتعارضة مع القواعد والمعايير السائدة في المجتمع." (راغب و العنزي، 2012)

أما التعريف القانوني لجنوح الأحداث فيعرف بأنه: أي فعل يجرمه القانون يقوم به حدث⁷.

وبعد هذا البناء المفاهيمي يطرح السؤال التالي نفسه؛ ما دور التنشئة الاجتماعية في جنوح الأحداث؟ ونبين ذلك خلال المحاور التالية:

1- كيف يحدث الجنوح:

لا يولد الفرد جانحاً أو مجرمًا، بل ينمو ويتطور وفقاً لسيروية التنشئة التي يتلقاها، ووفقاً لصورة التماهي التي يستدخلها.

" يعترض المراهق صراعات وارتعانات في مسار تكوين شخصيته يجدر به مقاومتها والتصدي لها، وما هو إلا استجابة لسيروية التمييز⁸ التي تلي سيروية

⁶ لا مجال للحديث عن تأثير الجينات والوراثة في هذه الدراسة لأن مجال دراستنا هو التنشئة القانونية وتأثيرها. ويمكن الاطلاع في هذا الموضوع أكثر. (انظر: (العيسوي، 1984-1985، الصفحات 10-18)

⁷ الحدث في القانون العماني "كل من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشر. (أنظر إلى المرسوم السلطاني رقم 2008/30 بإصدار قانون مساءلة الأحداث)

⁸ يقصد بسيروية التمييز هي المرحلة التي يميز بها الطفل أناة عن أمه. وسيروية الامتثال هي المرحلة التي يتخذ المراهق في فترة تكوين هويته نموذجاً يرى فيه التشابه والامتثال.

الامتثال اللتين تميزان سيرورة الشخص⁹. أما إذا لم يتمكن المراهق من مقاومة تلك الصراعات وبالارتهاونات يُكبح تشخصه ويتولد لديه الإحساس بالعجز وبدعم القدرة على تحقيق ذاته من خلال ضياع ماضيه، وعدم قدرته على التصرف بشكل شخصي في الحاضر واستحالة تنظيم وتنبؤه للمستقبل وما هي إلا مميزات لشخصية مرتتهنة. ويأخذ الجنوح الأحداث شكلاً من أشكال هذه الشخصيات المرتتهنة، لما تظهر من مميزات في شخصية المراهق الجانح من خلال مروره إلى الفعل لعدم قدرته على مواجهة القلق الداخل والخارجي بصفة سوية، أي بمخالفته لقوانين المجتمع الذي ينتمي إليه." (سجيدة، 2015، صفحة 1). وفي هذه المراحل والانتقال من سيرورة إلى أخرى في عملية التنشئة الاجتماعية والصراعات التي يصادفها المراهق بين تكوين هويته الشخصية وبين الاندماج مع المجتمع هناك عدة نظريات لتفسير كيفية ظهور هذه الصراعات التي تؤدي بالحدث إلى الجنوح، فالمدرسة التحليلية لفرويد تعزوا هذا الاندماج واحترام معايير المجتمع إلى (الأنا الأعلى) الذي يتشكل من خلال الطاعة التي يمثلها الناشئ للأوامر والنواهي التي يفرضها الوالدين ويكون ذلك من خلال التخلي عن إشباع الرغبات (الأوديبية) والتي يقصد بها التحلل من عقدة أوديب¹⁰، من ثم يتشكل الأنا الأعلى من خلال استدخال الثقافة وهذا ما يجعل الأنا الأعلى متماء مع سلطة الوالدين، بالتالي عدم وجود تناقضات وتعارضات بين الأنا الأعلى والأسرة، ومن ثم المجتمع، حيث يتبين لنا أهمية التنشئة الاجتماعية في خلق مجتمع من الأفراد -إذا تحققت التنشئة الصحيحة- مندمج ومتسق مع معايير المجتمع والقواعد القانونية المنظمة له.

المطلب الثاني: الوعي القانوني في المجتمع

الوعي بالقانون هو إدراك النصوص القانونية وفهمها، وفهم المعاني التي ترمي إليها، ومحاولة ربط الواقع المجتمعي مع ما يناسبه من نصوص لتطبيقها عليه لغاية التنظيم، وفي هذا المطلب نتحدث عن الوعي القانوني في المجتمع من خلال فرعين: الفرع الأول تعريف الوعي القانوني في المجتمع، وأهميته. والفرع الثاني؛ عن دور التنشئة القانونية في زيادة الوعي القانوني في المجتمع.

⁹والتشخصن هي المرحلة التي يستدخل فيها المراهق قيم المجتمع وعاداته ويخطط بعدها مشروع حياته لينمج على أثره في المجتمع الذي ينتمي إليه.

للمزيد عن موضوع أفول عقدة أوديب أنظر ((فرويد، 2013، الصفحات 165-172))¹⁰

الفرع الأول: تعريف الوعي القانوني وأهميته.

الوعي القانوني مفهوم مركب، الوعي، والقانون. وفي هذا الفرع نحاول أن نصل إلى مفهوم؛ (وعي ما هو قانوني)، ونبدأ بتعريف الوعي لغة واصطلاحاً، ومن ثم التركيز على وعي ما هو قانوني.

أولاً: تعريف الوعي في اللغة: جاء تعريف الوعي في المعجم الوسيط في باب الفعل وعى. والوعي الحفظ والتقدير – والفهم وسلامة الإدراك، وهو "شعور الكائن الحي بما في نفسه وما يحيط به. والوعي: الفقيه الحافظ الكيس. (العربية، 2005، صفحة 1045). ويسبق الوعي، المعرفة والعلم ويتبع هذه المعرفة مجموعة من التحليلات يتم من خلالها فهم هذه المعرفة وتفسيرها.

ثانياً: تعريف الوعي اصطلاحاً: إن الخوض في مفهوم الوعي يثير الكثير من المشكلات المفاهيمية علمياً وفلسفياً، فالوعي مفهوم غامض لا يزال الجدل فيه قائماً إلى الآن. ولكن لا مجال للخوض في الاختلاف في هذه التعريفات فهو مجال مستقل وكبير جداً. وسنستخدم في بحثنا أكثر التعريفات استخداماً.

يعرف الوعي: "هو ما خبره سواء عن ذاتنا أو داخلنا أو عن العالم الخارجي" (بلاكور، 2019، صفحة 19).

ثالثاً: أهمية الوعي القانوني:

لما كانت القواعد القانونية لها أهمية كبيرة جداً في تنظيم المجتمع، وأن هناك علاقة إزائية بين القانون وبين المجتمع، إذا لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر؛ ولما كانت القواعد القانونية أداة لضبط الأفعال المنحرفة عن مبادئ المجتمع وقيمه، وكانت هي الأداة التي من خلالها تطبق العدالة ويعرف الفرد ماله وما عليه من حقوق وواجبات، فإنه لا بد من أن يتم إدراك هذه القواعد وتفسيرها وفهمها من خلال عدة مستويات:

1- مستوى الأفراد: إذا كانت قواعد القانون موجهة للمجتمع؛ فلا بد إذن أن يعرف الأفراد معناها ويدركونها ويعلمون تأويلها. وتبدأ هذه العملية أولاً من خلال المعرفة التي يتم استدخالها في عمليات التنشئة التي تبدأ منذ ولادة الطفل وتستمر معه حتى الموت. ولا يتصور أن نتحدث عن الوعي عند الأطفال فلا يعي الطفل في مراحله الأولى مثل هذه المعارف، ولذلك فلا يقيم القانون أي مسؤولية للأطفال دون سن التاسعة¹¹ ولكن يمكن

حسب القانون العماني.¹¹

أن يتصور وجود وعي ذاتي، من خلال تثقيف الطفل باطلاعه على نماذج للعقوبة التي يتم فرضها لبعض الجرائم المناسبة لاستيعابه لتتكون لديه خبرة ذاتية، وفي الحقيقة هذه العملية هي تمهيد نفسي يساعد الطفل على اكتساب المعرفة القانونية عندما يكبر ويدركها بصورة أسرع. أما الفرد عندما يكتب التمييز والأدراك، ويملك الإرادة، فإنه يعد من ضمن المخاطبين بالقواعد القانوني، وخاصة تلك الجزائية منها، ولا بد له من إدراكها معرفةً وتفسيرًا، ولا بد من مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تهتم بهذا الجانب في عملية توفير الثقافة القانونية أولاً ومن ثم تفسير هذه الثقافة للناشئ. كم يعد من قبيل الوعي أن يحس الفرد في شعوره بأهمية القانون ويدرك خطورة إقدامه إلى فعل الأفعال الجانحة، لما سترتب عليها من عقوبة. أما بالنسبة للفرد البالغ العاقل فإن عملية الوعي لا بد أن تبدأ أيضاً بالتثقيف والمعرفة، ويتبعها تفسير هذه الثقافة والمعرفة، وتساعد المؤسسات الاجتماعية وخاصة الإعلام والمناهج الدراسية والجامعية التفسير الصحيح الذي يمكن الفرد من الإدراك الصحيح للمبنى والمعنى. ولقد أشارت الكثير من القوانين إلى أهمية الوعي القانوني من خلال ترسيخ مبدأ "لا يعد التعذر بالجهل بالقانون عذراً" بالتالي فالعلم بالقانون علم مفترض، ويقوم هذا الافتراض بمجرد نشر القانون في الجريدة الرسمية، وكما ذكرنا فإن القانون يخاطب الجميع، بالتالي لا بد للجميع أن يعيه.

2- على المستوى التشريعي:

ويقصد بهذا الوعي هو الوعي الذي لا بد أن يكون لدى المشرع. والمشرع الذي يضع القواعد القانونية يجب أن يكون محيطاً بعدة من الأمور أهمها: أ- معرفته بالقضايا والموضوعات التي تحتاج إلى تنظيم. ب- فلترة سلوكيات المجتمع ما بين سلوكيات تضر بالمجتمع، وسلوكيات تنفع المجتمع. ج- المعرفة العميقة بأفضل أشكال التنظيم التي تناسب المجتمع الذي تشرع له النصوص. ووعي المشرع بهذه الأمور وغيرها يساعده بكل تأكيد إلى وضع القواعد المناسبة، والإحاطة بكل القضايا التي تحتاج إلى تدخل من قبله.

3- على المستوى التأويلي:

وهذا الجانب يخص كل قانوني مهتم بالقانون. والمقصود بالتأويل، هو معرفة ماذا يقصد بالألفاظ التي ترد في القواعد القانونية، وما الدلالة التي ترمي إليها. والحديث

عن معنى الألفاظ عند وجود كلمات في النص القانون تدل على أكثر من معنى. أما عن دلالة القواعد فيكون عندما تدل القاعدة القانونية على أكثر من مقصود، وتوجد عدة آراء لها، فيكون هناك ترجيح للدلالة المقصودة، ليكون لدينا معيار واضح وهو "ملائمة نتائج كل افتراض للتشريع المعمول به ولمبدأ العدل ومقتضيات الحياة." (الفاضلي، الوعي القانوني، 2020، صفحة 6)

وعلى سبيل المثال في العقود هناك قاعدة، وضعها الفقهاء القانونيين، أن العبرة ليست في المباني والألفاظ، إنما في المعاني والمقاصد. وهذا جانب واحد من الجوانب التي يجب أن يعيها المشتغل بالقانون. إضافة إلى ذلك فتأويل القواعد القانونية لها أهمية كبيرة في ضبط القواعد القانونية من حيث تطبيقها سواء على الموضوع، أو على الأشخاص. فعلى سبيل المثال فإن القاعدة القانونية التي تنص: "يعاقب بالسجن المطلق كل من قتل انساناً عمداً" يعرف القانوني أن مصطلح (انسان) هو (الآخر) فلا نكون أمام جريمة قتل لو قتل الإنسان نفسه. وهذا التأويل وغيره، كل ينصب في مجال تنمية الوعي القانوني

4- المستوى التطبيقي:

ونقصد بالمستوى التطبيقي هو كيفية التعامل مع القضايا أثناء نظرها أمام القضاء، ويتم ذلك من خلال مناقشة المستندات والوثائق المقدمة، والأدلة كالشهود والبيانات والقرائن، ومدى وجود نص قانوني يطبق على هذه الواقعة، وفي حال غياب النص فكيف يتم وضع قاعدة قانونية تتناسب مع مبدأ العدالة.

ويكون الوعي القانوني في هذا الجانب بالكيفية التي يتم استخلاص الحكم بها، والوصول إلى قواعد العدالة، ويدخل تحت هذا الجانب الاجتهادات القضائية، ومدى وعي القاضي بطرق الاجتهاد سواء بالقياس أو اللجوء إلى العرف، كما يطبق روح القانون من خلال البحث في المقاصد التي أرادها المشرع من وضع هذه القواعد. وعليه ومن خلال جميع المستويات التي أوردناها فإن الغاية العظيمة من الوعي بالقانون هو الامتثال الحقيقي للقانون، فوعي المشرع بالقانون ووضعه للتشريعات المناسبة، مؤداه إلى وجود تنظيم لكل القضايا التي تهم المجتمع، وتحافظ بالتالي على أمن المجتمع واستقراره، وهذا بدوره سيؤدي إلى وجود تأويل جيد للقواعد التي يضعها، من ثم ستجد هذه القواعد مجالاً للتطبيق على القضايا التي تحدث في المجتمع، مما سيؤدي إلى أن يكون الأفراد ممثلين للقانون لأنه يدعم عاداتهم وتقاليدهم،

وأعرا فهم وقيمهم، ويعون أهمية اتباع هذه القواعد من خلال حافز البقاء والاستمرار، فلا يوجد مجتمع لا يطمح إلى أمانه واستقراره وديمومته، وهذي هي سنة المجتمعات منذ القدم، تطورت وانتقلت من مرحلة إلى أخرى من خلال التنظيم الجيد لشؤونها.

الفرع الثاني: دور التنشئة القانونية في زيادة الوعي القانوني في المجتمع.

تلعب التنشئة الاجتماعية دورًا كبيرًا في استدخال الثقافة القانونية لسلوك الفرد من خلال مجموعة من العمليات التي تنصب في سيرورة التنشئة، والغاية الكبرى من هذه الآليات هي جعل الفرد مندمجًا مع المجتمع من خلال السلوكيات التي تكون متوافقة مع باقي الأفراد في المجتمع. وهذا من شأنه أن يزيد الوعي القانوني في المجتمع، وجعل المجتمع مجتمعًا قانونيًا، سواء من خلال الوعي الذاتي، أو الوعي الموضوعي للقانون

أولاً: دور الأسرة في زيادة الوعي القانوني:

تبدأ دور الأسرة في هذا الجانب من خلال تربية الفرد التربية التي تجعل سلوكه متوافقًا مع البيئة الخارجية. وفي الحقيقة فإن الطفل لا يتناسب مع مستواه الإدراكي تعليمه القواعد القانونية كعملية تعليم بتزويده المعرفة القانونية، ومن ثم تفسير هذه المعرفة له، وبالتالي إدراك الطفل للقانون ودلالاته ومقاصده؛ بالرغم من ذلك تستطيع الأسرة تهيئة الطفل للعيش مع المجتمع بصورة سليمة.

"إن التربية والمتابعة الأسرية غير السوية التي تعتمد عليها الأسرة، والتي تقوم على الإفراط في التدليل والقسوة كأساليب للتربية والمتابعة الوالدية داخل البيئة الاسرية وخارجها فضلًا عن هذه الأساليب تمنح الأسرة لأفرادها قواعد سلوكيه لا تتفق في معظمها مع خصوصية المجتمع الذي تعيش فيه، بالتالي تتصارع وتتعارض هذه التنشئة مع الأهداف الاجتماعية التي تعكس درجة ارتباط الآباء والأمهات بأبنائهم التي تتجسد بمحاولة توجيه السلوك الفردي نحو اتجاه معين أو غياب التوجيه كلية، ومن هنا يتضح لنا بأن هذه التربية والمتابعة الأسرية لا تستطيع تحقيق الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته وتقاليده، والنتيجة المحتملة من هذه التنشئة جنوح الفرد وانخراطه في الجريمة، وذلك لعدم قدرة الفرد في إثبات ذاته ونتيجة لهذا القلق الاجتماعي يقوم الفرد بتصرفات لا تتناسب مع قواعد المجتمع، ويحاول الانتقام من البيئة التي لم يستطع التماهي معها والانخراط بينها. (بتصرف، انظر ((نقاز، 2013،

صفحة 1). ويمكن القول بأن التنشئة التي تقوم بها الأسرة هي مرحلة تمهيدية مهمة لتكوين الوعي القانوني من خلال انخراط الفرد بصورة سليمة مع أفراد المجتمع والذي يعد من أهم غايات القانون. كما تلعب هذه الآلية في جعل الفرد يحس في ضميره بأنه جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، مما يخلق لديه حي بالامتثال لقيم المجتمع وأعرافه. ولكن عند وصول الفرد لمرحلة المراهقة ينبغي على الأسرة من بعد عملية التمهيد السلوكي للانخراط في المجتمع، أن تقوم الأسرة بعملية تثقيف الفرد بثقافة القانون من خلال عملية التعليم والتوجيه والإرشاد وغيرها من آليات التنشئة التي سبق وذكرناها في بحثنا في الفرع الأول من هذا المبحث. وتشمل عملية التثقيف تفسير القانون ليكون سهل الإدراك من قبل المراهق، مع ضرورة بيان أهمية طاعته للقواعد المنظمة لمجتمعه؛ لتتحصل في النهاية على فرد منخرط في المجتمع، ولديه دراية كافية لحقوقه وواجباته التي له وعليه.

ثانياً: دور المدرسة والجامعة في زيادة الوعي القانوني:

لا تتوقف عملية التثقيف القانوني عند الأسرة، فالمدرسة دور في تكملة ما بدأت فيه الأسرة. وتتمثل عملية التثقيف القانوني في طور المدرسة بداية من خلال تعليم الفرد للقواعد المنظمة لسلوكيات الطالب داخل المدرسة والعقاب المرسوم لكل طالب ينحرف عن هذه القواعد. ومن خلال هذه العملية ينتج لدينا طلاب عارفين بالقواعد التي تنظم سلوكهم في المدرسة وضرورة الامتثال لهذه القواعد. ومن بعد هذه العملية يمكن أن تستكمل المدرسة دورها من خلال طرح مواد تربوية تُعنى بالمعارف القانوني، ووضع مداخل لبعض المواضيع القانونية، كما يمكن طرح مواد تربوية تُعنى بالإجراءات القانونية التي يجب على الطالب اتخاذها عند وقوعه في بعض القضايا ك (الابتزاز الإلكتروني)، أو (التحرش) أو (الاعتداء بالضرب). وهذا التثقيف في مختلف المجالات القانونية بالتأكيد له دور في عملية زيادة الوعي القانوني لدى الناشئ. كما للجامعة من خلال المناهج الأكاديمية دور في زيادة الوعي القانوني. ويكمن دور هذه المناهج في ادخال موضوع القانون من ضمن المواضيع التي يجب على كل الطلاب دراستها قبل الدخول إلى تخصصاتهم. وتتمثل هذه المناهج في إبراز أهمية القانون، وإبراز الحقوق المدنية للأفراد، وبين مدى الحريات التي يكفلها القانون لهم، والحماية المدنية والجزائية التي يتمتع بها كل فرد داخل المجتمع، لما في ذلك من

ضرورة في جعل الطالب الجامعي مثقفاً من الجانب القانوني وواعي بما له وما عليه من حقوق وواجبات.

ثالثاً: دور بيئة المجتمع في زيادة الوعي:

وتتمثل بيئة المجتمع في الأقران والشارع والمسجد. ويأتي دور الأقران بداية كمرحلة مكملية لدور الأسرة وذلك في حال كانت تنشئة الأسرة تنشئة في صيغتها الملائمة يتجه الفرد إلى الأقران الذي يدعمون توجهاته التي فرضتها الأسرة عليه. ويساعد الأقران في تبادل الثقافة القانونية فيما بينهم مما يساعد على ترسيخ هذه الثقافة لدى الفرد. أما تأثير الشارع يكون عن طريق رؤية سلوكيات الناس في الشارع، سواء تلك السلوكيات السوية التي من خلالها يتم إثبات مبادئ القانون في المجتمع، أو تلك السلوكيات غير السوية التي تمثل انحرافاً عن سلوكيات المجتمع، والتي ينبغي على الفرد تجنبها، ومن خلال آلية التقليد يستطيع الفرد من خلال الشارع أن يعي أن السلوكيات السوية يتقبلها المجتمع وتكون ردة فعله جيدة اتجاهها ولا يستنكرها، بالتالي تعطي للفرد قناعة بأنها أفعال يجب اتباعها، وأن السلوكيات غير السوية لا يستسيغها المجتمع وترد عليها ردود فعل استنكارية توصل للفرد انطباعاً بأنها سلوكيات غير مرغوبة، وهذه الأداة التي يستخدمها المجتمع هي بمثابة العقاب المعنوي الذي يوجهه المجتمع للأفعال المنحرفة يعد أحد أهم الوسائل التي تساعد الفرد على اتباع السلوكيات التي يريدها المجتمع وتناسب معه، والنفور من السلوكيات التي ينكرها المجتمع ويعاقب عليها بالاستنكار والاشمئزاز.

ويأتي دور المساجد من خلال تنمية الحس العقائدي للفرد بضرورة إيمانه بأنه جزء لا يتجزأ من مجموعة الأفراد الذين حوله، وأنه والمجتمع بمثابة الجسد الواحد في تعاطفهم وتراحمهم، إذا اشتكى منه عضواً تداعى له باقي الجسد بالحمى والسهر. كما تقوم المساجد في الوقت الحاضر بتنويع البرامج المقدمة للأفراد ولعل أهم هذه البرامج تلك التي تعنى بالجانب القانوني، من خلال المحاضرات وخطب الجمعة.

وجميع هذه الآليات وغيرها تساعد بلا شك في زيادة الوعي القانوني في المجتمع، عن طريق تقديم المعلومات، وتوفير وسائل إدراك هذه المعلومات وكيفية تطبيقها.

رابعاً: وسائل الإعلام:

للأعلام خمسة أصناف حسب تصنيف الباحثين:

أ- وسائل الإعلام المقروءة: وتشمل الصحف، والمجلات، والكتب، والملصقات.

- ب- وسائل الإعلام المسموعة: وتشمل الإذاعة والتسجيلات.
- ج- وسائل الإعلام المرئية: ومنها التلفاز والشبكة العنكبوتية، والسينما، ووسائل التواصل الاجتماعي.
- د- وسائل الاتصال الشخصي: كالمقابلات، والمحاضرات، والندوات، والخطب والاجتماعات والزيارات الميدانية.
- هـ- المتاحف والمعارض، وتجارب المشاهدات التوضيحية. (الفاضلي، الوعي القانوني، 2020، الصفحات 9-10).

توفر هذه الوسائل المعلومات في شتى المجالات. وبالتالي فهي توفر المعلومات القانونية والثقافة القانونية. ويشكل الإعلام دورًا مهمًا في تشكيل الوعي القانوني وتطويره من خلال عدة آليات:

- i. إكساب الأفراد المعلومات القانونية. (جانب معرفي).
 - ii. الإقناع بمحاكاة السلوك القانوني. (جانب عقلي وسلوكي).
 - iii. الترفيه. (جانب نفسي ووجداني).
- واستجابة الفرد للمعلومات القانونية التي يتلقاها الفرد من وسائل الإعلام تتوقف على عوامل أخرى في الموقف كاتجاهات الفرد نحو المعلومات القانونية ومدى رسوخها، فإذا كانت اتجاهات الفرد محايدة، ومعلوماته محدودة، فيصبح دور وسائل الإعلام فعالاً في هذه الحالة.

أما آلية الإقناع في التأثير على الفرد بالسلوك القانوني من خلال محاكاة السلوك من قبل المشاهد يكون في حالات معينة هي:

أ- ملاءمة ما يعرض من سلوك في وسائل الإعلام للموقف الذي يحدث فيه السلوك.

ون الفرد مهيباً للتعامل مع هذا النمط من السلوك.

ج- عندما تتوافر عوامل معينة في تنشئة الفرد تدفعه إلى محاكاة ما يشاهده.

(بتصرف (الله، 1999، الصفحات 74-75)).

وتؤثر عوامل عدة على هذه الآليات منها، مدى درجة انفتاح المجتمع وانغلاقه. كما يتأثر مدى تأثير المعلومات القانونية التي تبثها مكينات الإعلام على المتلقي من خلال ما يبيده ذوي الفرد في أسرته، ومن خلال أقرانه من اهتمام بهذه المعلومات وتوجيه الفرد إليها، وبالتالي تأثيرها على سلوكه القانوني بشكل إيجابي.

كما يمثل تمكين الإعلام من نشر الثقافة القانونية في زيادة رقعة نشر المعرفة القانونية في المجتمع، فتوجيه المختصين في إقامة الندوات والمحاضرات في الحديث عن الوعي القانوني له تأثير كبير في كل المستويات خاصة للمهتمين والمختصين، أم للمجتمع بشكل عام. وكذا الحال بالنسبة للجرائد والمجلات، فإعداد الباحثين للدراسات أو أوراق البحث له تأثير على المتلقي في تفسير الكثير من المعارف القانونية وتوجيه الأفراد إلى فهم هذه الثقافة بشكل أعمق وأكثر وضوحًا.

ويسهم الجانب الترفيهي للإعلام في زيادة الوعي القانوني، سواء من خلال طرح المسابقات أو عمل فعاليات للأطفال تختص في زيادة الوعي القانوني للفرد.

خامسا: المجتمع المدني:

ينطلق مفهوم المجتمع المدني في الدول الحديثة بتوفير الاحترام للحد الأدنى من الحقوق للمواطن. "فالمجتمع المدني يفترض أن يكون متميزًا عن الدولة، كما يفترض أن يكون الفرد في هذا المجتمع له حقوق سياسية واقتصادية وثقافية، فالمجتمع المدني يزيد من فرص الأفراد بأن يُعترف لهم بحقوقهم التي يستحقونها وفقًا لإنسانيتهم، وأن يتمكنوا من التمتع بهذه الحقوق المشروعة." (الفاضلي، 2020، صفحة 8). وبناء على ذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني -بارتباطها الوثيق بحقوق المواطن- يأتي دورها في زيادة الوعي القانوني من صلب موضوع المجتمع المدني، حيث يستطيع المجتمع المدني أن يلعب دورًا محوريًا وكبيرًا من خلال عدة مجالات يأتي أهمها في تعريف المجتمع بالوعي القانوني، والدفاع عن كل ما هو قانوني سوي على المستوى التشريعي أو التأويلي أو التطبيقي، ونشر الثقافة القانونية بين مكونات المجتمع، وغيرها من الأدوار الكثيرة التي من شأنها أن تزيد الوعي القانوني في المجتمع.

المبحث الثاني: الجانب العملي لدور مؤسسات التنشئة القانونية في سلطنة

عمان والجزائر.

نحتاج في المبحث أن نوضح الجانب التطبيقي لمؤسسات التنشئة القانونية في نشر الوعي القانوني، الأمر الذي يحتاج أن نتعرض لتجربة رائدة في القانون الجزائري، ثم توضيح دور أهم مؤسسة تهتم بالتنشئة القانونية في سلطنة عمان، لذلكسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نعرض في المطلب الأول، دور المجتمع المدني الجزائري في نشر الوعي القانوني، وفي المطلب الثاني نتحدث عن دور شرطة عمان السلطانية في جانبها الإعلامي في نشر الوعي القانوني

3. المطلب الأول، دور المجتمع المدني في الجزائر في نشر الوعي القانوني:

يمثل المجتمع المدني عنصراً مهماً في الجانب التاريخي في التغيير الحاصل في المجتمعات الأوروبية، ومن ثم انتقل هذا التأثير إلى أمريكا الشمالية، ولقد زاد تأثير المجتمع المدني في القرن العشرين مع تزايد الفروقات بين الشعب والدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، لذلك سنتعرض في هذا المطلب لموقف المجتمع المدني في الجزائر في نشر وزيادة الوعي القانوني على الشكل التالي.

الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني وأدواره.

أولاً: تعريف المجتمع المدني:

ظهرت فكرة المجتمعات المدنية بالتزامن مع ظهور مدرسة العقد الاجتماعي والتي كانت غايتها تقليل الحق المطلق الذي كان يطلبه الأمراء والملوك، وجعل السلطة متقاسمه بينهم وبين الشعب، وإعطاء الأفراد دوراً في اتخاذ قراراتهم المصيرية والتنظيمية داخل الدولة.

وهناك الكثير من النظريات والمدارس الغربية التي أسست لمفهوم المجتمع المدني، ولعل أهم هذه النظريات الحديثة هي نظرية الاعتماد المتبادل، وهذه النظرية تنطلق من تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، "حيث نموذج المنافسة بين القطاعين لا يعد الطريقة الأنجع لتحقيق الأهداف المتوخاة من كليهما، إذ هناك عوامل أخرى كالشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين. فإخفاق الحكومة والسوق من جهة وحاجات القطاع الربحي لمساندة سياسية جهة أخرى يجعلنا نتوقع نوع العلاقة التي تتميز بالتعاون والشراكة في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية." (جهيدة، 2014-2015، الصفحات 68-69).

وللمجتمع أربعة أركان أساسية يقوم عليها:

- 1- الفعل الإرادي الحر، والذي يكون مختلف عن العلاقات التي تبنى على القربة، وينظم الأفراد إلى المجتمع المدني من أجل الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية، والذي يجب أن تكون متوافقة مع مفهوم المواطنة، والذي أساسه رفض التمييز بين الأفراد سواء من الجانب العرقي، أو الديانة أو الدرجة الاجتماعية.
- 2- التنظيم الجماعي الذي يكون على شكل مؤسسي، وينتج عن هذا الشكل انضمام الأفراد فيه بمحض إرادتهم.
- 3- الاستقلالية مقابل الدولة.

4- الجانب السلوكي القانوني والأخلاقي، والذي من مظاهره قبول الاختلاف والتعدد مع الآخرين، والانسجام مع باقي مؤسسات المجتمع المدني، ومع الدولة، واستخدام الوسائل السلمية المتحضرة.

ثانيا: دور المجتمع المدني

يتمثل الدور الأساسي للمجتمع المدني من خلال القيام بفعل الوساطة بين الدولة والمواطنين، وتتمثل هذه الأدوار من خلال عدة نقاط نذكر منها كالاتي:

1- الحفاظ على الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع. ويتحقق البعد التعاقد للدولة من خلال الدستور، فالدولة الدستورية هي دولة تعاقدية. ويمثل الدستور الالتزامات المتبادلة بين الشعب والدولة، ولا يمكن صيانة هذا الطابع التعاقدي إلا من خلال قيام المجتمع المدني الذي يضمن الاستمرار والاستقرار للتعاقد بين الدولة والمجتمع. وعدم وجود هذا الدور للمجتمع المدني، يجعل من الدولة دولة مستبدة.

2- التنشئة الاجتماعية والسياسية. المجتمعات المدنية هي بمثابة المدارس للتنشئة السياسية والاجتماعية والقانونية، فدورها يكون بتزويد الأعضاء بالمهارات والتدريبات في مختلف المجالات، لجعل أعضائها فاعلين في المجتمع بصورة إيجابية. فالمجتمع المدني يمثل بيئة مثالية للمعارف التي لا يكتسبها الفرد في المدرسة أو الأسرة، أو بيئة المجتمع. وبهذا وبغيرها من المعارف التراكمية التي تستمر لوقت من الزمن فإن المجتمع المدني يساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع بذاته، وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه، وبث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه وتقويض روح الاتكالية، واللامبالاة لديه. (بتصرف) (جهيدة، 2014-2015، الصفحات 74-75)

الفرع الثاني: أهمية الثقافة القانونية وسبل نشرها في الجزائر

أولاً: أسباب غياب الثقافة القانونية.

هناك عدة أسباب لغياب الثقافة القانونية في الكثير من الدول العربية، ومنها الجزائر، وتعزى للآتي:

1- وجود عدد كبير من الجزائريين لا يقرأون ولا يطلعون على القوانين التي صدرت، ويتم الاكتفاء بقراءة العناوين التي تنشرها أو تبثها مختلف وسائل الإعلام الوطنية.

2- جهل الكثير من الأفراد بالقوانين ومدلولاتها في الجزائر مما يجعل الكثير منهم يخالفها، وعند ضبطهم فالكثير منهم يدعي عدم معرفته بتلك القوانين التي خالفها.

3- تتكون الثقافة القانونية بعمليات تراكمية تبدأ بالتنشئة، وتستمر عن طريق عدة وسائل منها ما يخص الجانب التربوي، ومنها ما يخص الإعلام سواء المقروء أو المرئي، أو المسموع. ولكن الملاحظ في المجتمع الجزائري هو نقص إن لم يكن غياب الثقافة القانونية.

من أجل نشر الثقافة القانونية في الجزائر يتعين تظافر جهود ثلاث جهات وهي الحكومة – المجتمع المدني – المواطن من خلال النقاط التالية:

أ- ضرورة تكاتف جهود المؤسسات الرسمية مثل التربية، والإعلام، ووزارة العدل، والتعليم العالي، والإعلام والثقافة من جهة، وجهود المجتمع المدني من جهة أخرى، لنشر الوعي القانوني، خاصة وأن ضعف الوعي القانوني له انعكاسات سلبية يمكن أن تتجسد على مستوى الفرد، والمجتمع، والدولة.

ب- وجود تنشئة سياسية وقانونية بدءًا من المدرسة، وذلك من أجل تعريفه بحقوقه وواجباته، وترسيخ مفهوم المواطنة ودولة القانون لديه، الأمر الذي يتطلب تعميم الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع، من خلال التكتاف بين مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني.

ج- النتيجة المتوقعة من نشر وترسيخ الوعي القانوني، والثقافة القانونية، هو بناء دولة القانون. ولا يتأتى ذلك إلا من خلا إقامة خطط وبرامج في شكل محاضرات، وندوات يقدمه المختصون في القانون في مختلف وسائل الإعلام والاتصال، كما أن إقامة الورش التدريبية شكل من أشكال نشر الوعي القانوني والذي يجب أن يكون على مستوى القطر الجزائري. (بتصرف انظر: (بلعور، 2017، الصفحات 365-366)

ثانيًا: مساهمة المجتمع المدني في بناء المؤسسات وتنمية المجتمع.

قام المجتمع المدني في الجزائر بعدة أدوار في جانب الوعي القانوني، أهمها:

- المشاركة الفعالة في مناقشة التعديلات الدستورية سنة (1996م)، وفي نفس السياق شاركت تنظيمات المجتمع المدني في مشاورات الإصلاح السياسي التي أعلنت عنها السلطة.

- "لقد كان لمنظمات المجتمع المدني دورًا إيجابيًا عبر الضغط باتجاه تبني إصلاحات دستورية تأخذ بالحسبان مؤشرات عديدة تتماشى وتحقيق مستوى من التنمية السياسية."
- تساهم مؤسسات المجتمع المدني التي يكون مصدرها الإرادة المجتمعية في ترسيخ الثقافة القانونية، وذلك من خلال استعانة مؤسسات الدولة بطريق الاستشارة باعتبارها مؤسسات تطوعية يعمل أعضائها وفقًا لتخصصاتهم المهنية لديهم أثر في خدمة المجتمع الذي ينشطون فيه.
- "أصبحت الجمعيات الثقافية، والنقابات المهنية الصحفية، والإعلامية تؤدي دورًا بارزًا من خلال ما تقوم به من أنشطة تنموية، حيث استطاعت اجتذاب واستيعاب الفئات التي تنتسب إليها في نشاطات فاعلة تعبر عن طرح جديد ومتقدم لتطوير المجتمع يتمثل في تنمية ثقافة المشاركة عبر قيامها بدور أساسي في إكساب أعضائها خبرة الممارسة الديمقراطية بإعلاء أهمية تنظيم الجهود والمبادرات في صياغة تنظيمية تؤدي إلى الارتقاء بالوعي الثقافي المتمثل في السعي لوضع استراتيجية للثقافة تمكنها من بلورة خطاب ثقافي إعلامي وتربوي يمتلك القدرة على التأثير في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة.
- وضعت الكثير من المنظمات هدفها نشر الوعي القانوني وتعريف الأفراد بالواجبات والحقوق والحريات العامة وضماناتها، وكيفية الدفاع عنها إزاء أي انتهاكات، مما يؤدي ذلك إلى تكوين وعي وحس سياسي يدفع بعض الأفراد إلى الانخراط في مؤسسات المشاركة المجتمعية بما يؤدي إلى رفع مستوياتها كمًا ونوعًا.
- وبناءً على الفكرة أعلاه تأتي أهمية نشر المعرفة القانونية والوعي القانوني على المستوى التدريب للنشطاء في الجمعيات وتطوير قدراتهم وتأهيلهم لتحمل مسؤوليات التخطيط والمتابعة والتقييم، ومستوى ثاني يتمثل في الأفراد غير المنخرطين في الجمعيات من خلال تعريفهم على كيفية التعامل مع المشكلات القانونية الشائعة، وتحسيسهم بأهمية الثقافة القانونية المتنوعة.
- انتقلت الكثير من المنظمات في الجزائر من الأعمال التي تصاغ على مستوى الإدارة المركزية إلى المستوى المحلي للمجتمع، وهذا بدوره أعطى للمجتمع

المدني أهمية بالنسبة للدول في الشؤون التي تخص المساعدات الاجتماعية.
(بلعور، 2017، الصفحات 367-369)

ثالثاً: أهم الإشكاليات التي تعاني منها الجمعيات في الجزائر:

- i. الجانب القانوني، والتشريعي والذي يشكل طبيعة العلاقة بين السلطات العمومية والجمعيات، فالقراغ والغموض القانوني أفرزا علاقات الحذر والانتهاكات المتبادلة وإدخال بعض الجمعيات إلى صراعات سياسية أفضلت تكوين علاقة صحية بين الطرفين.
- ii. ضعف المهارات التي تتعلق بفن التسيير الديموقراطي للجمعيات، وانعدام الإعلام، وعدم رفع التقارير المكتوبة، وانعدام استراتيجية مكتوبة واضحة لدفع الجمعية نحو وجودها والبحث عن مصادر التمويل، كل ذلك أبطل تحقيق برامجها والأهداف التي تأسست من أجلها الجمعيات.
- iii. قلة الإمكانات المادية والمالية والمقرات الدائمة، مما يخضع الجمعيات إلى التبعية لأهواء المسؤولين المحليين، وكذا الضغوطات المختلفة من أجل إدخالها في اللعبة السياسية، فعلى سبيل المثال تمثل المشاكل المتعلقة بالجوانب المادية (34%) تليها مشكلة المقرات ب (30%) والمشاكل البيروقراطية ب (16%) حسب تصريحات مسؤولي الجمعيات. أنظر (بلعور، 2017، صفحة 366)

3.1. الدور الإعلامي لشرطة عمان السلطانية في نشر الوعي القانوني:

في هذا المطلب سنحاول أن نركز على الواقع القانوني في سلطنة عمان، ودور مؤسسة التنشئة القانونية، وسنتحدث عن دور الجانب الإعلامي في شرطة عمان السلطانية كنموذج لمؤسسات التنشئة القانونية في سلطنة عمان، لما تلعبه من دور إيجابي في نشر الوعي القانوني.

الفرع الأول: التعريف بشرطة عمان السلطانية وأدوارها.

أولاً: شرطة عمان السلطانية واختصاصاتها

تعتبر شرطة عمان السلطانية "شرطة مهنية متميزة بقدرات وإمكانات عالية تعمل في ظل شراكة فاعلة مع المجتمع، وتتعاون مع المؤسسات الأخرى؛ لتحقيق مجتمع آمن ومستقر، ومزدهر." ويتمثل دورها من خلال الرسالة التي تبنتها والتي تنص على: " المحافظة على النظام والأمن العام والآداب وحماية الأرواح والأموال والأعراض، وكفالة الطمأنينة والسكينة في كافة المجالات، والعمل على منع ارتكاب

الجرائم، وضبط ما يقع منها، واتخاذ إجراءات التحري، وجمع الاستدلالات، والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية، وتلبية الاستغاثة والنجدة، وتوعية المجتمع." (شرطة عمان السلطانية، 2022).

أما الأدوار التي تضطلع بها الشرطة تتمثل في ثلاثة أدوار:

- 1- الدور الإداري (الضبط الإداري)
- 2- الدور القضائي. (التحقيق في الجريمة)
- 3- الدور الاجتماعي والإنساني. (المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية وتلبية الاستغاثة والنجدة، وتوعية المجتمع).

والملاحظ أن للشرطة دور في تنمية المجتمع، وتوعيته، ومن هذا المنطلق سنناقش هذا الدور فيما تضطلع به الشرطة في جانب توعية المجتمع في الجانب القانوني. الفرع الثاني: الأدوار الإعلامية التي تقوم بها شرطة عمان السلطانية في نشر الوعي القانوني.

أولاً: أسباب غياب الثقافة القانونية في المجتمع العماني:

- 1- الملاحظ أن الكثير من الأفراد في المجتمع العماني لا يطلعون على القوانين بشكل عام. يكفي البعض بقراءة العناوين أو الاطلاع على القناة الرسمية للإعلام العماني لسماع المراسيم السلطانية، دون السعي إلى فهم النصوص، ومعرفة ما لهم وما عليهم في نطاق القانون.
- 2- هناك غياب للثقافة القانونية على كثير من الأصعدة الاجتماعية، حتى الاطلاع على النظام الأساسي الذي يمثل مصدر الحريات وضماناتها، ولعل السبب الرئيسي في ذلك عدم وجود حس بأهمية الحريات والضمانات الواردة عليها، والقيود التي تقيدها. وتنامي هذا الحس منوط بالدرجة الأولى بالمعرفة القانونية الغائبة عن الكثير من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فلا نرى -إلا فيما ندر- اهتمام الأسرة في تنشئة الأفراد تنشئة قانونية، كما أن المدارس والجامعات لا تتبنى مناهجاً للثقافة القانونية، وبالتالي يمكن القول إنه لا توجد تنشئة قانونية حقيقية في المجتمع العماني.

- 3- يهتم الكثير من الشباب العماني لمواضيع مختلفة وفكرية، وأهم ما يشغل بال الشاب العماني الجانب الاقتصادي، مما يبعد الكثير منهم عن الاهتمام بالوعي القانوني، بسبب الأولوية التي يعطونها لجانب العمل والبحث عن مصادر الدخل. كما أن

المجتمعات الريفية في سلطنة عمان ينشأ الفرد فيها بنزعه للبحث عن العمل بمجرد الانتهاء من المدرسة. كما أن تضاعف عدد السكان وقلة المصادر الاقتصادية يشكل هماً للمواطن، وبالتالي تختلف أولوياته، مما يجعل الاهتمام بالوعي القانوني من الأولويات المتأخرة بالنسبة للمواطن.

4- وجود ضعف في مستوى الوعي القانوني لدى المنشؤون. فعلى سبيل المثال أثبتت دراسة قام بها مجموعة من الباحثين بعنوان "الوعي القانوني واتجاه المعلمين نحو القانون في سلطنة عمان" وجود ضعف في الوعي القانوني لدى المعلمين في سلطنة عمان لدى عينة الدراسة التي تم أخذها في هذه الدراسة. انظر (عيسان، كاظم، و المنذري، 2012). وهذا السبب مهم جداً، فإذا كان القائمين على المؤسسات التربوية لم يتم إعدادهم وتوعيتهم قانونياً فكيف يمكن لهم أن ينشروا الوعي القانوني للأجيال! ففاقد الشيء لا يعطيه. وهذا بحد ذاته من المؤشرات التي تدلنا على ضعف الوعي القانوني في المجتمع العماني.

5- عدم وجود تنظيمات مجتمعية حقيقة تُعنى بنشر الثقافة القانونية، وأغلب الاجتهادات المتواضعة على المستوى الفردي إنما تقوم -غالباً- بنشر النصوص القانونية الصماء، التي لا يتبعها إلى مدلولات لمغزاها ومعناها.

ثانياً: واقع الوعي القانوني في المجتمع العماني:

بالنظر إلى إحصائيات الادعاء العام المنشورة في موقعه الرسمي، نجد هناك تذبذب في عدد الجرائم ما بين ارتفاع وانخفاض من عام إلى آخر حيث كان عدد القضايا المسجل في الادعاء العام عام (2018م) (27672) تمثل قضايا الأحداث من هذا الرقم نسبة (02%) وبالمقارنة بالقضايا في عام (2017) هناك ارتفاع بنسبة (07%). وبالرجوع إلى عام (2014) نجد أن عدد القضايا التي تصرف بها الادعاء العام (23779)، أما حسب إحصائيات (2020) نجد أن عدد الجرائم حسب الكتاب الإحصائي السنوي (11312) جريمة. (الإدعاء العام، 2022)، (صحيفة أثير، 2022).

يمثل هذا التذبذب في عدد الجرائم المسجلة في الادعاء العام، دلالة إلى تذبذب الوعي القانوني في المجتمع العماني، حيث إن الأرقام قد تزيد وقد تتخف من عام إلى آخر. وبالرجوع إلى ما تحدثنا عنه نجد أن غاية القانون هو وجود مجتمع مستقر وآمن وخالي من الجرائم، وتراكمية هذه المعرفة يجب أن تفضي إلى مؤشر إحصائي يدل

على انخفاض الجرائم من عام إلى آخر، ولما كانت الإحصائيات تدل على وجود تذبذب فهذا يعني أن الوعي القانوني ناقص في المجتمع العماني.
ثالثاً: الدور الإعلامي الذي تساهم به شرطة عمان السلطانية في نشر الوعي القانوني.

عرفنا أن شرطة عمان السلطانية من ذمن اختصاصاتها المشاركة في التنمية الاجتماعية وتوعية المجتمع، ولعل أحد أبرز الجوانب التوعوية التي تهتم بها هو الوعي القانوني، وذلك من خلال مركز الإعلام بشرطة عمان السلطانية، وذلك عبر إطلاق عدة برامج نذكرها:

1- برنامج العين الساهرة الإذاعي:

وهو برنامج إذاعي يبث في إذاعة سلطنة عمان، بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة بشرطة عمان السلطانية. ويعد هذا البرنامج من أهم البرامج التي تبثها شرطة عمان السلطانية وتتنوع فيه المواضيع ما بين مواضيع اجتماعية، وشرطية وقانونية، وإنجازات جهاز الشرطة وغيرها من المواضيع. تبث ما يقارب (16) حلقة إذاعية سنوياً بمعدل نصف ساعة تقريباً للحلقة الواحدة.

وعند الرجوع لهذه الحلقات والمرفوعة كمقاطع صوتية في الموقع الرسمي لشرطة عمان السلطانية نجد أن التوعية القانونية تمثل جانباً كبيراً منها، فعلى سبيل المثال الحلقات المرفوعة لعام (2013) تحدث البرنامج عن مجموع من المواضيع القانونية كالتالي: (سرقة المركبات – الحملة الإعلامية وقاية وأمان – سرقة المنازل – المخدرات – الحركة المرورية – مكافحة المخدرات) وكما نرى أن جميع هذه الحلقات تتحدث عن مواضيع قانونية ففي حلقة المخدرات تم الحديث عن الجانب التوعوي للمجتمع من مخاطر المخدرات وتأثيرها على المجتمع، ودور شرطة عمان السلطانية في مكافحة هذه الظاهرة، والتطرق إلى الجانب القانوني لتجريم هذه الظاهرة، وذلك من أجل تقديم النصح للمواطن بخطورة هذا الفعل، وزجره عن طريق النصوص القانونية التي تعاقب من يقدم على تعاطي المخدرات أو يتاجر بها.

أما في حلقات (2014) فقد تم التركيز في الجانب القانوني على توعية المواطنين بقانون المرور. والمشاهد للواقع في تلك الفترة من الزمن يجد أن نسبة الحوادث كانت كبيرة جداً، وبالمقارنة بين تلك الفترة، والفترة الحالية، ولأسباب كثيرة أهمها

حملات التوعية التي قامت بها شرطة عمان السلطانية في مختلف المجالات، وفي البرنامج الإذاعي العين الساهرة نجد أن نسبة الحوادث قلة بشكل كبير في سلطنة عمان، والكثير من الإحصائيات تدل على ذلك.

وبالانتقال إلى الحلقات التي تم بثها في (2020) نلاحظ الجانب التوعوي لتطورات جائحة فايروس كورونا حاضر في ثلاث حلقات عن نفس الموضوع، والذي تم التطرق فيه إلى الإجراءات الاحترازية التي عملت بها السلطنة، والتطرق إلى القوانين التي تم فرضها على المواطنين من أجل تخفيف انتشار الفيروس وتوعية المواطنين بها، وزجرهم بالعقوبات التي وردت في تلك القوانين لحثهم على الالتزام.

والخلاصة بأن برنامج العين الساهرة قام بدور كبير في جانب التوعية القانونية للمواطنين، وذلك من أجل هدف واحد وهو مجتمع آمن.

2- مجلة العين الساهرة.

مجلة العين الساهرة هي مجلة أمنية دورية تستهدف جميع شرائح المجتمع. صدرت أول مرة عام (1976م) وكانت تسمى (مجلة الشرطة) وتم تغيير اسمها إلى مجلة العين الساهرة عام (1997م). صدرت في بدايتها بمعدل (3) مجلات سنوياً، ثم (6) مجلات سنوية، ثم إلى مجلة دورية شهرية. تتضمن مجلة العين الساهرة العديد من المجالات الشرطية، والتوعية الاجتماعية، والقانونية. يكتب في هذه المجلة مجموعة من نخبة الكتاب سواء الكتاب من شرطة عمان السلطانية، أو من المواطنين، وحتى الكتاب من المقيمين، والكتاب من خارج سلطنة عمان. شملت مجلة العين الساهرة موضوعات توعية كان أهمها وأكثرها تكراراً الجانب المروري، وتم بيان السبب أعلاه بتخصيص الجانب المروري في التوعية.

ولم تكن مجلة العين الساهرة تصدر بلغة واحدة، وهي اللغة العربية، فقد صدرت المجلة باللغة الإنجليزية أيضاً فعلى سبيل المثال كان العدد (119) (2008/08م) باللغة الإنجليزية.

تطرقت المجلة للكثير من المواضيع القانونية نذكر واحد منها، وهو موضوع مهم في المجتمع العماني المعاصر وهو موضوع التمر الإلكتروني، حيث تناولته المجلة تحت عنوان (التمر الإلكتروني جريمة الواقع المعاصر) وتم الحديث عن مفهوم التمر، وخطورته، والقوانين المعاقبة عليه وذلك في العدد (158) (نوفمبر - 2020).

ولا مجال لذكر جميع جوانب التوعية القانونية التي قامت شرطة عمان السلطانية بمهمة توصيلها للمجتمع.

والجدير بالذكر أن جهاز الشرطة قد خصص توعية للطفل من خلال إنشائه لملحق يأتي مع مجلة العين الساهرة، يستهدف توعية الأطفال باسم (ملحق الشرطي الصغير) والذي صدر أول مرة عام (2004م) ولاقى رواجاً كبيراً في المجتمع. ويختص ملحق الشرطي الصغير بتوعية الأطفال من خلال طرح المواضيع بطريقة تتناسب مع فهم الأطفال باستخدام الرسومات والرمزيات. والمواضيع متعددة تشمل توعية الطفل بالسلوكيات الواجب اتباعها في المجتمع، كتعليمية كيفية تخطي الشارع، وتوعيته بمفهوم المواطنة والانتماء إلى الوطن، واحترام القواعد المفروضة في المدرسة والمؤسسات الحكومية، وتوعيته بعد القيام ببعض السلوكيات كالالتزم، وإيذاء الآخرين، وضرورة احترام أفراد الأسرة، وغيرها.

3- الأنشطة التوعوية الأخرى لشرطة عمان السلطانية.

شارك القسم الإعلامي في الكثير من الندوات والاستضافات ولعل أبرزها أسبوع الصحافة العمانية في (19-مايو-2013). كما توجد هناك فعاليات كثيرة أخرى تشارك فيه الشرطة، وذلك من أجل إثراء الواقع المجتمعي بالتوعية في مختلف المجالات.

يوجد في موقع شرطة عمان أيقونة مقالات توجد بها الكثير من الموضوعات التي يكتب فيها بعض الكتاب من شرطة عمان السلطانية. وفي الحقيقة فإن هذه المقالات ثرية، ومتنوعة، وعميقة، وجديدة. فقد تحدثت بعض المقالات عن: تطور قضايا الاحتيال، والمخدرات الرقمية، وثقافة إصلاح النزلاء هي مسؤولية مشتركة لتحقيق التكامل والتوافق، وضحايا الجريمة قبل وبعد وقوعها، وحدة شرطة الأحداث، وغيره الكثير من المقالات التي تغني الجانب القانوني، وتثري الوعي الجمعي القانوني في المجتمع العماني.

تمثل تجربة الشرطة نموذجاً مثالياً لنشر الوعي القانوني، فقد تمثلت توعيتها بالجانب القانوني سيرورة تربوية تراكمية للثقافة القانونية، منذ عام (1976م) إلى اليوم. والباحث في هذه التجربة يستطيع أن يتحقق من وجود علاقة سببية بين التوعية التي تقوم بها الشرطة في الجانب القانوني وبين تطور وعي المجتمع القانوني في عدة مجالات، أهمها الجانب المروري، فلقد شغلت الشرطة الواقع العماني بالكثير من الندوات والحملات الإعلامية في مختلف المحافظات من أجل نشر الثقافة المرورية

وتوعية المجتمع بها، حتى صارت جزء لا يتجزأ من الثقافة القانونية. تشير الإحصائيات الجديدة أن الحوادث قلة في سلطنة عمان بنسبة (84%) خلال عام (2020م). فقد كان عدد الحوادث في عام (2012م) (8209) حادث أم عام (2020م) فكان عدد الحوادث (1341) حادث، وهذا مؤشر انخفاض كبير لعدد الحوادث في السلطنة. وفي حديث مع العميد مهندس محمد بن عوض الرواس مدير عام المرور بشرطة عمان السلطانية نقلته جريدة عمان الرسمية يقول: " إن انخفاض الحوادث المرورية جاء للسنة الثامنة على التوالي نتيجة العمل الجماعي، وتعاون المجتمع بالالتزام بالأنظمة والقوانين المرورية مما ساهم في الحد بشكل كبير من الحوادث المرورية.(جريدة عمان الرسمية ، 2021)

ولعل تصدير هذه التجربة إلى مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية لأمر غاية في الأهمية لما له من عائد على التنشئة القانونية في المجتمع العماني.

4. خاتمة:

تعد التنشئة القانونية للمتعلم باعتبارها وجه من أوجه التربية على القيم منظومة تتقاطع فيها مجموعة من الأبعاد الأخلاقية والقانونية والحقوقية والسياسية والمرجعيات التي تهتم الأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية والتي من أهمها المدارس والجامعات.

وعليه ينبغي النظر في التنشئة القانونية من حيث هي أهم أداة لنشر الثقافة القانونية نصاً ومعنى، ومن أهميته أيضاً أنه لا يقتصر فيه على القانون، بل يحتاج إلى معرفة قانونية في مجالات معرفية كثيرة، كالأبستمولوجيا القانونية، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم النفس الاجتماعي، ومجالات التربية والتنشئة الاجتماعية.... إلخ، مما جعل التنشئة فاحصاً عن مدى وجود تربية على القانون في المجتمعات.

ومن خلال بحثنا توصلنا لبعض النتائج والتوصيات والتي سنتعرض لها على الشكل التالي.

النتائج:

- 1- التنشئة الاجتماعية والتنشئة القانونية مرتبطتان فكلاهما تسعى إلى جعل الفرد عنصراً فعالاً مندمج مع المجتمع متوائماً مع باقي الأفراد في نفس المنظومة.
- 2- الأسرة هي أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والقانونية والتي تلعب دوراً كبيراً في جنوح الأحداث من خلال سلسلة من الأخطاء التربوية أو الإهمال التي قد

تجعل الفرد مفلساً اجتماعياً غير قادر على التفاعل مع المجتمع، مما يجعله يسلك سلوكاً معادياً للمجتمع.

3- تلعب المدرسة دوراً مكماً لما بدأت به الأسرة ولا يمكن فصل البنية التي شكلتها الأسرة عن البنية الواجب على المدرسة أن تكملها. ووجد الباحث أن المدارس في سلطنة عمان تعاني من قصور في وجود مناهج متخصصة في التنشئة القانونية.

4- الجامعات هي البيئة الإبداعية التي ينطلق منها الطلاب لتكوين جانبهم الثقافي وخدمة المجتمع بخبراتهم التي يكتسبونها، ولا يتأتى ذلك إلا بوجود طلاب قادرين على التفاعل مع المجتمع، عارفين بالنظم القانونية التي تشكل وحدة المجتمع، والجامعات في سلطنة عمان لا تتبنى مناهج أكاديمية خاصة بالثقافة القانونية مما يشكل وجود فراغ ثقافي قانوني في تكوينهم العلمي والمعرفي، مما يجعلهم في حالة جهل قد يؤدي بهم إلى فعل أفعال لا يعلمون بأنها مجرمة مما يدخلهم في المسائلة القانونية، سواء على المستوى الداخلي للجامعة أم على المستوى الخارجي في المجتمع.

5- تلعب التنشئة القانونية دوراً تمهيدياً من خلال توفير الجانب السلوكي المعرفي والثقافي، الذي يتناسب مع وحدة المجتمع وهذا الدور له علاقة تالية لتكوين الوعي القانوني للفرد في المجتمع، بالتالي هناك علاقة طردية بين ما يحصل عليه الفرد من مؤسسات التنشئة الاجتماعية من تهيئة ثقافية قانونية وبين تكوين الوعي القانوني لديه.

6- هناك علاقة عكسية بين مستوى التعليم القانوني والاجتماعي، وبين الانحراف السلوكي والجروح، وعدد الجرائم، فكلما زاد المستوى التعليمي والقانوني والاجتماعي للفرد، قل اتجاهه نحو الانحراف والجروح.

7- تجربة المجتمع المدني في الجزائر تجربة ثرية سواء من الجانب التاريخي وتطورها وكفاحها في مختلف الحقب التاريخية التي مرت بها الجزائر، كما لها مساهمة فعالة على مستوى الوعي القانوني الذي يتعلق بمفهوم المواطنة، والمشاركة في صناعة القرار، ومناقشة القوانين وتغيير الدستور. كما أن المعوقات والاشكاليات التي تتعرض للمجتمع لجديرة بالدراسة والاستفادة منها.

8- إن ما قامت به شرطة عمان السلطانية لتعزيز الوعي القانوني للناشئة يعتبر تجربة مثالية وذلك من خلال البرامج العديد من البرامج التي تبنتها منذ عام (1976م) إلى الآن. وتعتبر تجربة إصدار مجلة (العين الساهرة) وملحق (الشرطي الصغير) والبرنامج الإذاعي (العين الساهرة) وأدوارها الكثيرة والمختلفة الأخرى ذات تأثير كبير على المستوى المجتمعي وتنميته.

التوصيات:

- 1- تعتبر المناهج القانونية ضرورة ملحة وليست مناهج تكميلية، ولذلك نوصي بتبني المدارس والجامعات ل خطة وضع مناهج قانونية مناسبة لكل مراحل الدراسة للطلاب.
- 2- يجب توعية الأسرة في المجتمع، لأنها من خلال أخطائها في التنشئة بالجهل أو الأخطاء من الممكن أن تصنع فردًا مجرمًا يشكل خطرًا عليها وعلى المجتمع، وعلى نفسه.
- 3- من خلال الاطلاع على تجربة المجتمع المدني في الجزائر نوصي بالاستفادة من هذه التجربة وتمكين المجتمع المدني تمكينًا حقيقياً للمشاركة في الوعي القانوني، والمشهد السياسي، وتخفيف القيود السلطوية على نشاط المجتمع المدني، لما يلعبه من دور مهم لا يمكن الاستغناء عنه، والاستفادة من المعوقات التي تعرض لها المجتمع المدني في الجزائر، بعدم وقوعها على المجتمع المدني في سلطنة عمان.
- 4- من خلال تجربة شرطة عمان السلطانية نوصي على ضرورة تصدير هذه التجربة الرائعة لباقي المؤسسات التعليمية والاجتماعية غيرها.
- 5- توصي الدراسة بأهمية التركيز على التنشئة القانونية للمعلمين والأكاديميين أثناء دراستهم وذلك بسبب تأثيرهم على الطلبة بعد التوظيف. ففاقد الشيء لا يعطيه.
- 6- لا بد من تكاتف باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمساجد والتجمعات المجتمعية والتنظيمات الأخرى، بالإضافة إلى مؤسسات الدولة في نشر الوعي القانوني.

الشكر والتقدير

تم إجراء هذا البحث بتمويل من وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار في سلطنة عمان، في إطار برنامج التمويل الجماعي، بموجب اتفاقية رقم (BFP/URG/CBS/21/037)

قائمة المراجع:

1. ابن منظور. (1997). *لسان العرب*. القاهرة: دار المعارف. تاريخ الاسترداد 18 يوليو، 2022
2. إحسان محمد الحسن. (2008). *علم الاجتماع القانوني*. عمان: دار وائل.
3. الإدعاء العام. (11 08, 2022). *الاحصائيات*. تم الاسترداد من الإدعاء العام: <https://opp.gov.om/Statistics.aspx>
4. *الدرر السنية*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 يوليو، 2022، من الموسوعة الحديثية: <https://www.dorar.net/hadith/sharh/11472>
5. أمانة لطروش. (اغسطس، 2015). دور الإعلام في التنشئة الاجتماعية للطفل. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، الصفحات 1-33.
6. برتراند راسل. (2017). *في التربية* (المجلد 1). (سمير عبده، المترجمون) دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.
7. جريدة عمان الرسمية. (2021). للجنة الثامنة على التوالي السلطنة تسجل انخفاضاً في الحوادث المرورية بنسبة (84%) خلال عام 2020. جريدة عمان (إلكترونية).
8. جنات سامح محمد. (اغسطس، 2015). تنمية الثقافة القانونية للطفل. *أدب الأطفال: دراسات وبحوث*، الصفحات 1-6.
9. حنان عبدالعزيز، و بغداد بنين. (مايو، 2015). التربية في ضوء بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام وجماعة الرفاق). *مركز جيل البحث العلمي*، الصفحات 151-162.

10. سوزان بلاكمور. (2019). لغز الوعي (حوارات حول الوعي) (المجلد 1). (عمرو شريف، المترجمون) نيويورك: المركز القومي للنشر.
11. سيد أحمد نقاز. (يناير , 2013). دور التنشئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي دالخ المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية مقارنة سوسيولوجية). *المجلة العربية للعلوم الاجتماعية*، الصفحات 1-17.
12. شاوش اخوان جهيدة. (2014-2015). واقع المجتمع المدني في الجزائر (دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجًا). سكرة: جامعة محمد خيضر .
13. شرطة عمان السلطانية. (10 08, 2022). تاريخ شرطة عمان السلطانية. تم الاسترداد من شرطة عمان السلطانية: <https://www.rop.gov.om/arabic/rophihistory.html>
14. شرع الله إبراهيم. (2014). تأثير التنشئة الاجتماعية على ممارسات الفرد . الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
15. شعبان جاب الله. (1999). علم النفس الاجتماعي (أسسه وتطبيقاته). القاهرة : دار الفكر العربي .
16. صالحة عبدالله عيسان، علي مهدي كاظم، و مريم سالم المنذري. (7 ديسمبر, 2012). الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان. *International Journal of Learning Management Systems*، الصفحات 185-210.
17. صحيفة أثير. (2022). بالأرقام: تعرف على أعداد الجرائم وتفصيلها في عام 2020. صحيفة أثير، 1-2.
18. عبد العزيز دليمي. (يناير , 2012). وظائف وأدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث. *الحكمة*، الصفحات 1-31.
19. علي عيد راغب، و فواز عويد العنزي. (2012). جناح الأحداث (الأسباب-النشأة-التطور-ووسائل العلاج). الكويت: -.

20. عماد الكاظمي. (2015). الملامح التربوية في نهج البلاغة (المجلد 1). لبنان: معالم الفكر.
21. لزرق سجيدة. (فبراير، 2015). التنشئة الاجتماعية الوالدية وجنوح الأحداث. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، الصفحات 1-9.
22. مجمع اللغة العربية. (2005). المعجم الوسيط (المجلد 4). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. تاريخ الاسترداد 18 يوليو، 2022
23. محمد محمود آل عبدالله. (2012). علم النفس الاجتماعي ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية. (المجلد 1). القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.
24. مصطفى الفاضلي. (2020). التنشئة القانونية. مجلة المنار للدراسات القانونية والادارية، الصفحات 1-7.
25. مصطفى الفاضلي. (10 ابريل، 2020). الوعي القانوني. مجلة المنارة.
26. مصطفى بلعور. (مارس، 2017). مساهمة المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية في الجزائر. دراسات ع52، الصفحات 362-369.
27. معمر نواف الهوارنة. (2020). السلوك الإنساني والصحة النفسية (دراسة) (المجلد 1). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.